

فضاءات

■ محمد صادق جراد

الخصخصة والإصلاح الاقتصادي

كانت أزمة الركود الاقتصادي وأزمات اقتصادية أخرى تعرض لها الاقتصاد العالمي، إضافة إلى فشل السياسة الاقتصادية لمعظم الأنظمة في الدول النامية والتي تسببت في خلق أزمات حادة كآزمة المديونية، وأحداث أخرى كانهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الإتحاد السوفيتي، كل هذا شكل حافزاً ودافعاً لنشوء الأفكار والآراء والمقترحات التي أفرزت تياراً اقتصادياً وسياسياً جديداً اقترح وضع حد لهيمنة الدولة وتدخلها في النشاطات الاقتصادية ويرى هذا التيار الجديد ضرورة تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص وكل هذه الآراء والأحداث والمتغيرات الاقتصادية، كانت تصب في صالح ظهور فكرة الخصخصة.

ومن خلال ما تقدم يمكننا أن نعرف الخصخصة بأنها عملية نقل ملكية أو إدارة المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص، سواء اتخذ ذلك شكل البيع المباشر أو التملك أو المبادلة بالديون أو من خلال عقود الإدارة أو التأجير.

وهكذا يتوجه العالم اليوم صوب الخصخصة بعد فشل النظم الاقتصادية الأخرى إلا أن هذا لا يلغي حقيقة مهمة وهي أن الخصخصة سلبية، كما أن لها إيجابيات حيث تتلخص سلبياتها بأنها تسبب بزيادة نسبة البطالة وهذا ما حدث في تجارب عالمية كثيرة كالنمجة الصينية واليابانية، حيث تم تسريع حوالى ٣٠ ألف عامل ياباني، إضافة إلى أن القطاع الخاص والاعتماد عليه يؤدي إلى سيطرة أجنبية على الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات الخارجية للدول الصناعية الكبيرة التي تستغل رؤوس أموالها في السوق المحلية وإمكانية التحكم فيها، فضلا عن أن تخلي الدولة عن القطاع العام يؤدي إلى زيادة الأسعار، ما يضر بمصالح المستهلك المحلي سيما أصحاب الدخل المحدود.

أما الإيجابيات التي تعمل الدول على تحقيقها، فهي التخفيف من كاهل الحكومة والإسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واخصار الزمن وإعادة البنية التحتية وتقديم أعلى مستوى من الخدمات من خلال خلق أجواء المنافسة بين الأطراف المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن الأداء والخدمات والتشجيع على عودة رؤوس الأموال المهاجرة وجذب الأموال الأجنبية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على البيروقراطية الحكومية والفساد المالي والإداري.

ومن خلال دراسة السلبيات والإيجابيات يمكننا أن نختر استراتيجيات وطبيعة الخصخصة التي تتناسب مع الاقتصاد العراقي في ظل تنوع التجارب العالمية في مجال الخصخصة بالإضافة إلى أن عملية الخصخصة ترتبط بالعديد من المعايير أهمها: فلسفة الدولة ونظامها السياسي والاقتصادي، وقدرة السوق على استيعاب الشركات حسب حجمها وإمكاناتها التمولية والاستثمارية، إضافة إلى تطور البيئة القانونية والتشريعية في البلد، والتي يجب أن تضمن زيادة الكفاءة الاقتصادية.

في الختام نقول بأن على العراق أن يقوم بالإصلاحات الاقتصادية المناسبة للاندماج مع المجتمع الدولي من أجل تصحيح المسارات الاقتصادية الخاطئة من خلال تطبيق الخصخصة كخطوة أولى على طريق الإصلاح الاقتصادي وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما يتواءم مع الوضع العراقي من أجل أن يكون برنامج الخصخصة ذا جدوى اقتصادية ولبس سبيلاً للجشع وتحقيق الأرباح الكبيرة القائمة على استغلال المواطنين.

الزراعة تؤكد خلو البلاد من الجوع والسعي للاكتفاء الذاتي قريباً

منظمة الأغذية العالمية : معدل المجاعة انخفض من ٥% إلى ٣%



أرض زراعية محروقة ومعدة للزراعة

القادمة لزراعة ٣٠ مليون نخلة في كافة المحافظات العراقية، مشيرة إلى أن الخطة تضمنت زيادة أعداد أمهات النخيل وفساؤها عن طريق الزراعة النسيجية لأصناف التمور من الدرجة الأولى، فضلاً عن دعم أصحاب البساتين عن طريق الإقراض.

وتبنت الهيئة العامة للنخيل منذ تأسيسها عام ٢٠٠٤ عدداً من المشاريع للنهوض بواقع أشجار النخيل في البلاد، عبر مشاريع إنشاء ٢٦ محطة في ١٣ محافظة تنتهي عام ٢٠١٢، وقابلة للتعميد حتى عام ٢٠٢١، فضلاً عن مشروع تأهيل بساتين النخيل القديمة خلال السنوات العشر المقبلة.

يذكر أن أشجار النخيل عانت مثل بقية الأشجار الأخرى في العراق من انخفاض عددها وانخفاض إنتاجيتها، وتشير إحصائية الجهاز المركزي للتخطيط لعام ٢٠٠٥ إلى انخفاض أعداد النخيل في العراق إلى ثمانية ملايين و٩٣٥ ألفاً و٩٩٩ نخلة، بعد أن كان عددها ١٦ مليون نخلة عام ١٩٨٩، كما بينت الإحصائية انخفاض متوسط إنتاجية النخلة الواحدة إلى ٥٦ كغم، بعد أن كانت إنتاجيتها ٨٠ كيلو غرام عام ١٩٨٩.

المكافحة التي تقوم بها الوزارة ضد آفتي الحميرة والدوباس على النخيل، وكذلك في حملات مكافحة الأدغال، وكانت وزارة الزراعة تسلمت في آذار الماضي طائرتين زراعتين من فرنسا، وأشركتهما في حملة مكافحة آفتي الحميرة والدوباس في عدد من المحافظات التي تشتهر بزراعة النخيل ومنها بغداد وكربلاء.

وتتعرض أشجار النخيل في العراق عادة إلى الإصابة بحشرة الدوباس التي تقوم بامتصاص العصارة النباتية من السعف الأخضر، فيتحول لونه إلى اللون الأصفر، وهو ما يؤدي إلى تقليل عملية التمثيل الغذائي، فضلاً عن إفرازها لمادة دبسية لزجة تكون وسطاً ملائماً لنمو الأعفان والفطريات، مما يضعف نمو السعف وقد يؤدي ذلك إلى موته، وغالباً ما تتأثر أشجار الحمضيات المزروعة تحت أشجار النخيل بهذا المرض أيضاً، فيما تهاجم حشرة الحميرة ثمار النخيل، بدءاً من مرحلة نموها الأولى وحتى وصولها إلى مرحلة النضج.

وكانت وزارة الزراعة أعلنت في أيلول من العام الماضي ٢٠١٠، عن خطة إستراتيجية تمتد للسنوات العشر

طائرات زراعية، تعاقبت عليها الوزارة مع شركة فرنسية بكلفة ١٧ مليون يورو، متوقعة وصول الطائرات الثلاث المتبقية خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وقال الوكيل الإداري لوزارة الزراعة غازي العبودي بحسب بيان صادر عن الوزارة: إن وزارته تسلمت من فرنسا الطائرتين الزراعتين الثالثة والرابعة (هليكوبتر)، مؤكداً أن الوزارة سبق وأن تسلمت طائرتين أو آخر شهر آذار الماضي، ليصبح عدد الطائرات الزراعية التي وصلت للعراق أربع طائرات من أصل سبع طائرات تعاقبت الوزارة على شرائها مع شركة فرنسية معروفة ورصينة، بكلفة إجمالية قدرها ١٧ مليون يورو.

وأضاف العبودي أن "العقد يتضمن أيضاً تدريب الطيارين والفنيين، مع إيصال الأدوات الاحتياطية إلى العراق، مشيراً إلى أن الطائرتين سيتم استخدامهما في مكافحة الأمراض التي تصيب أشجار النخيل".

وتوقع العبودي أن "يتم استلام الطائرات الزراعية الثلاث المتبقية نهاية العام الحالي أو بداية العام المقبل"، لافتاً إلى أن "هذه الطائرات ستسهم في حملات

تعرض لها المنطقة". وأوضح أن "الوزارة بينت أيضاً نشاطاتها في الارتقاء بالعمل الزراعي من خلال توفير القروض الميسرة والخالية من الفائدة وتعزيز خططها لرفع الإنتاج الزراعي في البلاد".

وأعلنت وزارة الزراعة الاتحادية أن العراق سيحقق الأمن الغذائي في ما يتعلق بتوفير الحدود وفق برنامج طموح ينتهي في عام ٢٠١٥. بدوره، قال العضو التنسيقي لمنظمة الأغذية العالمية في بغداد رمزي نديم لـ(أكانيون) إن "حجم المجاعة في العراق انخفض في عام ٢٠٠٣ من ٥٪ إلى ٣٪ نسبيته".

وأوضح أن "حجم المجاعة في العراق لم يكن من النوع الحاد"، مشيراً إلى أن "عدد المصابين بالمجاعة وبحسب التقديرات الأولية للمنظمة التنسيقية يبلغ ٥٠٠٠ عراقي، من بين ٣٠ مليوناً".

في غضون ذلك، تسلمت وزارة الزراعة مروجيتين زراعتين سيتم إشراكهما في حملة مكافحة أمراض النخيل التي تنتفها الوزارة، مبيحة أن عدد الطائرات التي تسلمها العراق من هذه الطائرات أصبح الآن أربع طائرات من أصل ٧

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قالت وزارة الزراعة إن العراق خال من المجاعة، فيما قال مصدر في منظمة الأغذية العالمية إن معدل المجاعة انخفض في عام ٢٠٠٣ من ٥٪ إلى ٣٪. وأنهى العراق اجتماعه في مجلس التعاون الإسلامي في تركيا بداية الأسبوع الماضي الذي ترأس وفده وزير الزراعة عن الدين الدولة والذي ركز فيه على ملف الأمن الغذائي.

وقال مستشار الوزارة وعضو الوفد العراقي فيصل شيد لووكالة كردستان للأنباء (أكانيون) إن "العراق ابلغ مجلس التعاون الإسلامي بأنه خال من المجاعة ويسعى خلال العامين المقبلين للوصول إلى الاكتفاء الذاتي".

وأضاف أن "٢٠٠ مليون حالة مجاعة في دول مجلس التعاون الإسلامي، والتي خلا العراق منها تماماً بسبب اتباعه إستراتيجية غذائية بتوفير مفردات البطاقة التموينية وفرص العمل والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الحنطة إلى ٤٥٪، حيث ينتج أكثر من ٢ مليون سنوياً".

ولفت رشيد إلى أن "وزارة الزراعة استعرضت المشاكل التي تعرقل عملها من قلة المياه والاحتباس الحراري التي

مصطلحات اقتصادية

إعداد / المدى الاقتصادي

سند (ورقة مالية)

السندات بشكل عام هي أداة دين تلجأ إليها الحكومات والشركات لتمويل مشاريعها حيث توفر عائداً جيداً للمستثمرين مقابل مخاطرة مقبولة، ويختلف معدل العائد المعطى من شركة مصدرة إلى أخرى، وذلك حسب الشركة وتاريخها وملاءتها المالية، حيث أن العائد المطلوب من المستثمر لشركة كبيرة سيكون أقل من شركة صغيرة وذلك أن المخاطرة في الشركات الكبيرة أقل. والسندات هي أوراق مالية ذات قيمة معينة، وهي أحد أوعية الاستثمار، والسند عادة يكون ورقة تعلن عن أن مالك السند دائن إلى الجهة المصدرة للسند، سواء حكومة أم شركة، أم مشروعاً. وعادة تطرح هذه السندات للبيع في سوق المال لتحويل مبلغ مطلوب مشروع خاص، ولهدف محدد، فقد تحتاج إحدى الشركات لشراء باخرة، أو تحتاج بلدية إحدى المدن إلى تمديدات كهربائية أو مائية جديدة، أو أن حكومة ما تحتاج إلى بناء مدارس أو جامعة، ولكن الاعتمادات المالية غير متوفرة، ولا يمكن تحقيقها بسهولة لكبر الاحتياج.

سند ضمان

هو مستند له قيمة مالية، أو مستند يثبت حقوق ملكية حصة في شركة أو متجر، وتصنف سندات الضمان كسندات دين مثل العتلات أو سندات أو سندات الدخل كأسهم معقادة أو كاتفاقات اشتقاقية derivative وسندات اختيارية options وكتبادلات. وتسمى الشركة أو المؤسسة المالية التي تصدر سندات الضمان جهة الإصدار. وتختلف أنظمة إصدار سندات الضمان من دولة إلى أخرى للاعتراف بالسند كسند ضمان.

سند مؤقت

سند مؤقت في الاقتصاد (بالإنجليزية: interim bond) هو سند مؤقت تصدره المؤسسة التجارية أو الصناعية أو الشركة لغرض الحصول على المال بسبب حاجتها إليه بصورة مؤقتة، كما في حالة تعرضها إلى ضائقة مالية مؤقتة. وأحياناً يسمى هذا النوع من السندات بالاصطلاح الإنجليزي Temporary bond.

سند شامل

السند الشامل في الاقتصاد (بالإنجليزية: blanket bond) هو سند مضمون مبرهن شامل، يشمل جميع الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة التجارية أو الصناعية أو الشركة التي قامت بإصداره، ويخضع لرهونات سابقة لتاريخ إصداره.

سند متسلسل

سند متسلسل (بالإنجليزية: Serial bond) هو نوع من السندات المالية يحمل تواريخ استحقاق مختلفة، يستحق فيها خلال فترة زمنية محددة. من نوع السند المتسلسل مثلاً سند متسلسل قيمته ١٠٠,٠٠٠ جنيه وتستحق الدفع خلال فترة ٥ سنوات، فيستحق عليه قسط تسديد سنوي قدره ٢٠,٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات.

المالية تطلق سلف الـ١٠٠راتب من دون استثناء

□ بغداد / المدى الاقتصادي

أطلقت وزارة المالية قروض سلفة الـ١٠٠ راتب والهـ١٥ ملايين دينار لكافة الموظفين في دوائر الدولة من دون استثناء.

وقال وكيل الوزارة فاضل نبي لووكالة كردستان للأنباء (أكانيون) إن "وزارة المالية أطلقت نظام السلف لـ١٠٠ راتب والهـ٥ ملايين دينار لجميع الموظفين ومن دون أي استثناء".

وأوضح أن "الوزارة بدأت فعلياً باستلام المعاملات من قبل الدوائر الحكومية ومن حق الموظف أن يتقدم للحصول على السلفة من خلال الدائرة الحكومية التي يعمل بها".

وأشار إلى أن "وزارة المالية تعمل على وضع ضوابط تحدد حقوق الموظف والحكومة وتمنع التأثير على الوضع الاقتصادي العراقي الداخلي أو الخارجي".

وقالت وزارة المالية في وقت سابق أنها استكملت جميع إجراءاتها القانونية



قروض شراء السكن ستسهم في حل أزمة السكن

والفنية والمصرفية لإطلاق قروض الـ١٠٠ راتب وسلفة الهـ٥ ملايين دينار عراقي للموظفين".

ويمنح قرض الـ١٠٠ راتب لأغراض البناء والإسكان والتي تهدف إلى معالجة أزمة السكن ورفع مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد.

وأعلنت الحكومة العراقية في وقت سابق أن التنمية الاقتصادية في العراق في ارتفاع مستمر بين عام وآخر، الأمر الذي يدل على أن العراق يتبع سياسة مالية وتقدية ناضجة، حيث انخفضت نسبة البطالة من ٥٢٪ إلى ١٥٪ ومستوى خط الفقر من ٥٤٪ إلى ٢٣٪، والتضخم انخفض مستواه العام من ٦٥٪ إلى ٦٪، وارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية من ٣٥٠٠ ميغاواط إلى ٨٠٠٠ ميغاواط.

ويرى كثير من الخبراء أن المؤسسات الحكومية تعج بالبطالة المتفجرة في وقت تشهد مستويات البطالة ارتفاعاً لافتاً للنظر.

اسعار المواد الغذائية		
السعر بالدينار	الكمية	المادة
٥٠,٠٠٠	٥٠ كغم	طحين صفر عراقي
٥٠,٠٠٠	٥٠ كغم	طحين صفر اماراتي
٧٥,٠٠٠	٥٠ كغم	رز عنبر عراقي
٣٥,٠٠٠	٥٠ كغم	رز اميركي
٢٠,٠٠٠	٥٠ كغم	رز فينتامي
٢٠,٠٠٠	٥٠ كغم	رز تايلندي
٩,٥٠٠	١٥ كغم	زيت طعام
٤٨,٠٠٠	٥٠ كغم	سكر
٨٠٠٠	١ كغم	شاي
٣٠٠٠	٩٥٠ غم	معجون طماطة
٣٥٠٠	١ كغم	دجاج عراقي
٣٢٥٠	١ كغم	دجاج برازيلي
٣٠٠٠	١ كغم	دجاج اميركي
٦٠٠٠	٣٠ بيضة	بيض
٥٠٠	١ كغم	شعيرة عراقية

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي			
السعر (١)الغم	المعدن	السعر (١)الغم	المعدن
٣٥٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٨٠٠٠٠	بلاتين
٣٠٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ٢٤
٢٥٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ٢١
		١٨٠٠	فضة

(اسعار الأحجار الكريمة بالـدولار)					
النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠	٣٥
لؤلؤ	غم ١	٣٠٠	كهرب الماني	غم ١	٩٠
مرجان	غم ١	١٠	كهرب روسي	غم ١	١
زمرد كولومبي	غم ١	٥	كهرب بولوني	غم ١	١
زمرد هندي	غم ١	٣	شدر	غم ٣٠	٨
ياقوت احمر	غم ١	٢	فيروز	غم ١٠	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	غم ١٠	١٠

جدول باسعار الطواكح والخضراوات			
المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	٧٥٠
برتقال مسفورد	١٥٠٠	طماطم	١٠٠٠
ليمون عراقي	٢٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مسفورد	١٥٠٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	٧٥٠	شجر	٧٥٠
تفاح احمر	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	بالقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابط	٥٠٠
لانكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
تارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	٥٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستناوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

بورصة الاسعار

اسعار المواد الانشائية		
نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	٣م ١٥	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	٣م ١٥	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠